الثورة
السبت 19 ذو القعدة 1433هـ 6 أكتوبر 2012م العدد (17489)

إنعقاد مؤتمر المانحين الذي عقد في مدينة لندن يومي ١٥و١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م والذي كان من نتائجه حصول اليمن على مساعدات لسد الفجوة التمويلية في ميزانية ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م ودمج اليمن في اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي بهدف انضمام اليمن إلى المجلس عام ٢٠١٥م، كما عقد بعده مؤتمرات إقتصادية عربية بهدف إيجاد حلول للاقتصاد اليمني، وبعد ذلك وبصورة مفاجئة دعا رئيس الوزراء البريطاني السابق غوردن براون إلى مؤتمر دولي حول اليمن خاصة بعد فشل محاولة تفجير الطائرة الأمريكية القادمة من أمستردام إلى ولاية ميشجن الأمريكية عشية أعياد الميلاد، واتهم فيها النيجيري عمر فاروق عبدالمطلب الذي كان قادما من اليمن عبر لندن، وكان الهدف من المؤتمر الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن يوم ٢٨ يناير ٢٠١٠م هو تقديم مزيد من الدعم لجهود اليمن التي إعتبرها غير قادرة على مواجهة خطر الإرهاب وأن اليمن مكان آمن للإرهاب، إضافة إلى المشاركة في عمليات التنمية وتقديم تبرعات مالية، وتقديم إلتزامات دولية لتدريب القوات اليمنية لمواجهة مختلف التحديات. غير أن الأوضاع التي عاشتها اليمن ودول الربيع العربي حيث قامت الثورات ضد الأنظمة التي عاثت وانتشر الفساد في مؤسساتها لم تعد قادرة على المضي قدما وفق الخطط التي كانت مرسومة ، كما أن المبالغ التي تعهدت بها الدول والصناديق العربية والدولية لإخراج اليمن من ضائقته عام ٢٠٠٦م لم يعرف عنها شيئ ،سواء الدول إلي سددت التزاماتها أو الدول التي لم تسدد وتفي بما وافقت عليه ، وفي عهد حكومة الوفاق الوطني عقدت لقاءات واجتماعات اقتصادية عديدة في الرياض وفي نيويورك وفي عدد من العواصم الخليجية، تم فيها بحث إمكانية مساعدة اليمن لإخراجه من الأوضاع الاقتصادية التي مر ويمر بها وخاصة الأحوال التي تعرضت لها اليمن خلال عام ٢٠١١ وها هو الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية في طريقة الأسبوع القادم إلى في جولة أوروبية بما في ذلك افتتاح مؤتمر (أصدقاء اليمن) الذي سيعقد في نيويورك يوم ٢٧ الجاري ، وهناك وعود كثيرة من عدد من الدول لتقديم عون مالي لإخراج اليمن من ضائقته وتنفيذ عدد من المشاريع التنموية، وهو ما سبق أن أعلنت عنه عدد من الدول في اجتماع الرياض في مايو ٢٠١٢ وكانت المملكة العربية الشقيقة في مقدمة هذه الدول التي تعهدت بدعم اليمن بمبلغ يزيد عن ثلاثة مليار دولار ، أما في الاجتماع الأخير فأن مجموعة المانحين التي عقدة مؤتمرها يومي ٤-٥ سبتمبر الجاري في الرياض فإنها تعهدت بتقديم ٦,٤ مليار دولار مساعدات لليمن لتنفيذ برنامجا المحلي للاستقرار والتنمية وفي كل الأحول فأن حكومة الجمهورية اليمنية تعول كثيراً على إجتماع أصدقاء اليمن المقرر في نيويورك لحلحلة الأوضاع الاقتصادية والأمنية والعسكرية وصولا إلى حل مختلف المشاكل التي تعاني منها اليمن وفي مقدمتها الأمن والإستقرار والمحافظة على وحدة اليمن.

-(سياسة الجمهورية اليمنية في المجال العربي):

فور قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر حرصت اليمن بشطريها السابقين على حتمية قيام الوحدة العربية حيث ورد في الهدف الخامس للثورة حرص اليمن على تحقيق الوحدة الوطنية في إطار الوحدة العربية الشاملة ، كما تم التأكيد عند قيام الوحدة عام ١٩٩٠م بأن علاقات اليمن مع الدول الشقيقة قائمة على أساس خدمة المصالح القومية العليا الهادفة إلى توحيد الأقطار العربية- وقدمت اليمن ولا زالت تقدم الكثير مما هو مطلوب منها نحو القضية الفلسطينية المركزية والقضايا الأخرى. وتطالب اليمن المجتمع الدولي العمل على تنفيذ قراراته السابقة وخاصة القرار رقم ٢٤٢ الصادر في عام ١٩٦٧م بالضغط على إسرائيل للانسحاب من كافة الأراضي العربية /الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م ، وفي إطار الجامعة العربية فكما هو معروف أن اليمن من ضمن الدول السبع التي شاركت في إنشاء الجامعة العربية يوم ٢٢مارس١٩٤٥م .

وتشارك اليمن في كافة مؤتمرات القمم العربية وإجتماعاتها ومنظماتها ولجانها وترتبط اليمن باتفاقيات ثنائية مع كافة الدول العربية وقد تمكنت اليمن بحكم مرونة سياستها الخارجية من موافقة القادة العرب على مقترح بلادنا في انتظام عقد القمة العربية كل عام وعقدت أول قمة عربية وفقاً لقرار قمة القاهرة الطارئ الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٠ لبحث دعم انتفاضة الأقصى ، حيث عقدت القمة العربية في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ٢٧ – ٢٨ مارس ٢٠٠١م ، وشكل هذا القرار أول انطلاقة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك حيث اجمع القادة العرب في بيانهم على استعادة التضامن العربي حتى يشكل الدعامة الأساسية ويكون مصدر قوة الأمة لصيانة أمنها واستقرارها، ويدرأ الأخطار عنها، وتجسيد أمال وطموحات أبنائها بالتكامل والتضامن والوحدة.

وتعد قضية فلسطين من الثوابت الأساسية القومية لبلادنا لأن اليمن كغيرها من الدول العربية المطالبة بتقديم الغالي والنفيس وفتح باب الجهاد لتحرير فلسطين وتطبيق اتفاقية الدفاع العربي المشترك فضلاً عن ذلك تقدم اليمن بعض المساعدات المتاحة لأبناء الشعب الفلسطيني، وإن كنت سمعت امتعاضا شديدا من مسؤول فلسطيني لموقف بلادنا في عدم الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني وهذا في عهد ثورة فبراير السلمية، وتشارك اليمن في كافة الاجتماعات والمؤتمرات على كافة المستويات مطالبة المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة بالضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المطالبة بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م غير أن إسرائيل وبدعم أمريكي رافضة لكافة قرارات مجلس الأمن بما في ذلك المبادرة الأوروبية الثلاثية التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي السابق ورئيس وزراء أسبانيا أثناء لقائهما في مدريد يوم ١٦-١١-٢٠٠٦م.

كما أن سياسة الجمهورية اليمنية ظلت مع قرارات الشرعية الدولية بما يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

(المبادرات اليمنية):

تقدمت الجمهورية اليمنية بعدد من المبادرات أهمها: مبادرة انتظام عقد القمة العربية كل عام منذ عام ٢٠٠٠م وبحسب الحروف الأبجدية- الرؤية اليمنية لمستقبل عربي أفضل (نص مشروع دستور إتحاد الدول العربية)- مبادئ عامة لحل الصراع العربي الإسرائيلي- دعوة الجمهورية اليمنية لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق- دعوة الجمهورية اليمنية لعقد قمة عربية عاجلة لبحث العدوان الإسرائيلي على لبنان يوليو ٢٠٠٦ م- المبادرة اليمنية لإصلاح الشأن بين الصوماليين التي توجت في لقاء عدن في الخامس من يناير ٢٠٠٦م- وأيضا وجهت اليمن الدعوة للإخوة في فلسطين من أجل حل الخلافات القائمة في ظل الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني منذ تشكيل حكومة حماس-

كما تم إنشاء تجمع صنعاء للتعاون في ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م بسبب الأحداث والتطورات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة. وعقدت القمة الثانية للتجمع في أديس أبابا في ديسمبر ٢٠٠٣ ، تم خلالها توقيع قادة اليمن والسودان وأثيوبيا على ميثاق إنشاء تجمع صنعاء للتعاون.. وفي ديسمبر ٢٠٠٤ عقدت القمة الثالثة في الخرطوم بحضور ومشاركة الرئيس الصومالي المرحوم/ عبد الله يوسف أحمد رئيس جمهورية الصومال ، وعقدت القمة الرابعة في مدينة عدن في ديسمبر ٢٠٠٥ بحضور ومشاركة زعماء الدول الأربع , وفي كل قمة وعند اجتماع المجلس التنفيذي المكون من وزراء خارجية الدول الأربع يتم توقيع على الاتفاقيات المطلوبة لتطوير وتقوية تجمع صنعاء للتعاون ،غير أن ركوداً يسود التجمع المذكور نظراً لظروف المنطقة وخاصة بعد إنفصال جنوب السودان عن شماله ، وعلى القيادة اليمنية أن تضطلع بدورها في الحفاظ على التجمع خدمة لمصالح شعوب الدول الأعضاء والعمل على بلورة الإتفاقيات الموقعة والحرص على فتح باب العضوية لدول القرن الإفريقي .

-(سياسة اليمن الخارجية تجاه العالم الإسلامي):

منظمة المؤتمر الإسلامي تضم كافة الدول العربية والإسلامية وقد تاسست عام ١٩٧٢م إثر قيام القوات الصهيونية بحرق جزء من المسجد الأقصى في ٢١-٨-١٩٦٩م .وعقد أول مؤتمر قمة إسلامي في مدينة الرباط بالمغرب في سبتمبر ١٩٦٩م وكانت اليمن مشاركة في القمة ومن الدول المؤسسة للمنظمة .

في ديسمبر ١٩٨٤ استضافت العاصمة اليمنية صنعاء اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية ونجح المؤتمر في تقريب وجهات النظر وتم التركيز على الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨). وفي شهر يونيو ٢٠٠٥م استضافت عاصمة الوحدة اليمنية صنعاء الدورة ٣٢ للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية. وتشارك اليمن في كافة أنشطة المنظمة وتعمل مع بقية الدول في الحرص على مبادئ وأهداف المنظمة متضامنة مع كل القضايا الإسلامية.

-(سياسة اليمن الخارجية في المجال الدولي):

تعد الجمهورية اليمنية عضوا فاعلا في المجتمع الدولي، وجزء لا يتجزأ منه، فقد انضمت اليمن إلى الأمم المتحدة في ٣٠-٩-١٩٤٧- أي بعد عامين على قيام المنظمة، وكان بالإمكان أن توقع اليمن على ميثاق الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥م وتكون من مؤسسي المنظمة الدولية لولا اعتبارات وتدخلات بعض الدول الكبرى، وطبقاً للدستور وأهداف الثورة فقد أعلنت اليمن التزامها الكامل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي، واليمن تتفاعل مع كافة أنشطة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتساهم إيجابياً في تعزيز علاقاتها مع كافة دول العالم ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز و قد شارك اليمن في أعمال قمة الألفية الثالثة التي عقدت في الفترة من ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٠م. وهكذا فإن سياسة اليمن الخارجية تعتمد أساساً على المواقف الوطنية بما يتفق ومصالحها القومية بما يخدم السلام والأمن الدوليين، وبما يعزز من مكانة اليمن.

وهكذا فإن سياسة اليمن الخارجية تعتمد أساساً على المواقف الوطنية بما يتفق ومصالحها القومية بما يخدم السلام والأمن الدوليين، وبما يعزز من مكانة اليمن، ودون أدنى شك فإن السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم هي انعكاس للسياسة الداخلية، والجمهورية اليمنية اليوم ومنذ قيام الثورة الشبابية السلمية في فبراير ٢٠١١م والموافقة على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة وكذا قراري مجلس الأمن ٢٠١٤ و٢٠٥١ وما نتج عن ذلك بموافقة الأطراف في المعارضة والمؤتمر الشعبي العام على التسوية السلمية التي أفضت إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني وإلى انتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي في فبراير ٢٠١٢م لفترة انتقالية مدتها عامان كما أقرت ذلك المبادرة الخليجية حيث تمر اليمن بظرف دقيق وصعب للغاية، الأمل في مؤتمر الحوار الوطني المزمع أن يبدأ في نوفمبر القادم الذي من الممكن أن يصحح كافة المسارات ويعالج كافة القضايا اليمنية من خلال أهداف الثورة الشبابية السلمية وصولاً إلى إقامة الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة، بحيث يتم تهيئة مناخ طبيعي للحوار تشارك فيه كل الفعاليات والمكونات والتنظيمات السياسية ولا بد أن تكون هناك طرق وأساليب فكرية للحوار الذي يجمع ويوحد كافة الرؤى والتصورات التي تؤدي إلى قيام دولة عصرية تتمثل فيها كافه الأطراف، والأمل كبير أن يستفيد الجميع من التجارب السابقة ومن الحروب الأهلية سواء حرب عام ١٩٩٤ أو الحروب الستة الأخرى في صعده وحرف سفيان، ونعتقد أن إعادة هيكله قوات المسلحة والأمن وإخضاعها للقيادة العامة للقوات المسلحة واستقلالها بعيداً عن التبعية المذهبية والقبلية والحزبية من الأسس الرئيسة لنجاح الحوار الوطني، فضلا عن إعادة الممتلكات الشخصية والعامة للدولة وإعادة المسرحين والمفصولين عن عملهم وتسليم رواتبهم وكافة حقوقهم أينما كانوا في أنحاء اليمن، وذلك وفقاً للبيان الصادر عن اللجنة الفنية للحوار الوطني الذي تضمن عشرين بنداً، وأن يكون الدستور والقانون مرجع الجميع.

بعد 50عاما

***فيما تناولت الورقة الثانية "الديبلوماسية اليمنية بعد ٥٠ عاما- إمكانيات الإسهام الفعال في إحداث التغيير" قدمها الدكتور محمد مطهر العشبي جاء فيها:**

-مثلما مرت اليمن بمنعطفات طيلة الـ ٥٠ عاما الماضية، كذلك واجهت الديبلوماسية اليمنية إخفاقات وحققت نجاحات. وعلى قدر ثقل وقدرة البلدان الشاملة تكون قوة دبلوماسيتها. على أن المهنية الديبلوماسية العالية تستطيع أن تصنع الكثير لتحقيق مكاسب لبلدانها أو تخفف من شدة وطأة التماس والتوترات مع الأطراف الخارجية وتعدل، إلى حد كبير، في مواقف هذه الأطراف تجاه بلادها. فالدور الأساسي المناط بالديبلوماسية يتمحور حول إزالة التوترات، حل المشاكل، بناء الجسور، بهدف ضمان وصيانة وتنمية مصالح البلاد ورعاياها والإسهام في حماية أمنها القومي، عبر التواصل والتمثيل والتفاوض والإقناع، ويضاف البعض التنظيم، ورفع التقارير المتضمنة تنوير ونصح وتقديم الخيارات المتعددة لصاحب القرار لاختيار أفضلها، إضافة إلى المشاركة في صناعة قرار السياسة الخارجية.

بايجاز كان للدبلوماسية اليمنية نجاحات في مواقف وقضايا ومنابر عديدة. حيث لعبت أدوار فاعلة داخل المنظمات الإقليمية والدولية والتخصصية، خاصة في الاجتماعات الدورية والخاصة التي رأستها في هذه المنظمات في أوقات مختلفة، وأدوار إيجابية في الأزمات وحل المشاكل العربية، وأنشطة فعالة في إنجاح المؤتمرات والفعاليات التي استضافتها اليمن. وكان دوراً هاما في التمهيد وبناء جسور العلاقات والتعاون الثنائي والمتعدد لليمن مع العالم الخارجي، فضلاً عن الدور التواصلي والتمثيلي والتفاوضي لليمن مع مختلف الأطراف الخارجية والدفاع عن مصالح اليمن ومصالح المواطن اليمني ورعايته، والدفاع عن صورة اليمن الخارجية.

كما لعبت الديبلوماسية اليمنية دوراً في القضايا الدولية وذات المساس بالأمن القومي اليمني، كالإرهاب والجريمة العابرة والتلوث البيئي والاحتباس الحراري.

كذلك كان لها جوانب قصور عديدة وإخفاقات مختلفة، نتاج العديد من العوامل أبرزها منها تعثر الوضع السياسي والأمني الداخلي، ودخول البلاد في أزمات داخلية متتالية خاصة في أوائل التسعينيات التي أفضت إلى الحرب الداخلية عام ١٩٩٤م، واشتداد هذه الأزمات في السنوات الأخيرة، وهو ما أضعف مواقف وتحرك اليمن وصورته الخارجية.. بالإضافة إلى فقدانها للتخطيط واعتمادها على ردود الفعل، فيما يرى البعض أن المبادرات التي تطرحها تواجه منافسة أو احتواء وتحجيم إقليمي في أغلب الحالات.. بسبب التهميش الإقليمي لليمن.. إلى جانب عدم قدرتها إجمالاً على مواكبة الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي الخارجي، لأسباب عدة.. وانفراد صاحب القرار الأول في البلاد بكثير من قرارات السياسة الخارجية، لتجمع السلطات الواسعة في يده.. وعدم استناد هذا القرار على العمل المؤسسي في الغالب، والتباين وعدم وحدة الجبهة الداخلية تجاه السياسة الخارجية.. وعدم مواكبة الكادر الديبلوماسي الكافية للتغيرات في الديبلوماسية المعاصرة، حيث مازال أدائها دون المستوى المطلوب.. والاخفاق في البناء المعلوماتي، والاستفادة الجيدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف السريع معها.

وتواجه الديبلوماسية اليمنية (الرسمية)، تحديات متعددة أبرزها تحدي مواكبتها للتطورات وتلبيتها للاحتياجات الداخلية، ومواكبة الخطاب السياسي والإعلامي الداخلي والخارجي للبلاد.. واستمرار توسع أطراف النظام الديبلوماسي الوطني بفعل التحولات الدولية وافرازات التطورات الداخلية، ودخول أطراف تعد نفسها في السياسة الخارجية أعلى من الجهاز الرئيسي لتنفيذ السياسة الخارجية، وما يجلبه ذلك من بروز التنافسية فيما بين الأجهزة الحكومية.. وتحدي التعامل الأمثل مع الأطراف الديبلوماسية الوطنية الرسمية وغير الرسمية والتأثير في مشاركتها وأنشطتها لتصب في خدمة المصلحة الوطنية.. و- تحدي المساءلة الداخلية، حيث ارتفعت الأصوات التساؤلية عن شرعية وزارة الخارجية وجدوى وجودها ووجود بعثاتها، وغدت مطالبة بتقديم خدمات أفضل بأقل التكاليف إلى جانب إظهار إدارة رشيدة وشفافة.. والتحديات الداخلية الأمنية والسياسية التي تعمل إلى إفساد الجهود الديبلوماسية لتحسين صورة وسمعة اليمن الخارجية.. والتحدي الإعلامي الداخلي والخارجي، وكيفية الاستفادة من إيجابياته وتقليل أثاره السلبية، فالديبلوماسية اليمنية في تحدي مستمر مع الصورة السلبية التي تبثها وسائل الإعلام الداخلية والخارجية للعالم الخارجي.. وتحدي التأثير الإيجابي على صاحب القرار الأول في البلاد.. وتحدي ضمان مشاركة وأداء أفضل لجميع مكونات وزارة الخارجية.. وتحديات التحرك الديبلوماسي النشط والترويج لليمن في ظل شحة الإمكانيات المالية.

أما بالنسبة للتحديات الخارجية فيمكن تلخيصها في تحدي مواكبة التطورات الخارجية السياسية والمهنية والتخفيف من فعل الضغوط والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي.. وتحدي المنافسة على المصالح والنفوذ بين الأطراف الخارجية المختلفة على الساحة اليمنية.. وتحدي تهميش الدور الإقليمي اليمني والمنافسة لأي مبادرات يمنية إقليمية.. وتحدي تنافسية المهنية الديبلوماسية ومقتضيات الارتقاء لتكون على مستوى النظراء.

وهناك أدوار مطلوبة من الجهاز الرئيسي للدبلوماسية اليمنية أهمها دور دبلوماسي سياسي وتمثيلي وتفاوضي عالي الكفاءة والقدرة.. ودور دبلوماسي اقتصادي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقوم على السعي الحثيث للحصول على الدعم الإنساني والتنموي، والإسهام في الاستفادة المثلى من دورات التأهيل والتدريب التي تقدمها الدول لليمن، والترويج الاقتصادي والسياحي والإعلامي، والإسهام في بناء الشراكة مع مختلف الأطراف الخارجية الثنائية والمتعددة.

وانطلاقا مما سبق، يمكن للدبلوماسية اليمنية أن تعيد ترتيب نفسها وأولوياتها وآليات عملها لمواكبة الاحتياج والتطورات الداخلية والخارجية، من خلال الاعتراف على المستوى الوطني الرسمي والشعبي، بحقيقة أن مرحلة الخمسين عاماً الماضية لم تحدث تحولاً حقيقياً في حياة الشعب اليمني مقارنة بالتحولات العالمية، وأن ذلك يسحب نفسه على كل مؤسسات وأدوات وقوى الدولة الداخلية والخارجية. وأن المؤشرات والأرقام والمعايير العالمية للتطور والارتقاء تضع اليمن في خانة الدول الأقل نمواً- أي المتخلفة.. والتسليم الواقعي والعملي بالحاجة إلى التغيير لمواكبة التطورات الداخلية لتكون على مستوى حدث الزلزال السياسي الذي حصل عام ٢٠١١م، وعكس ذلك في خطاب الديبلوماسية اليمنية.. استغلال كل الإمكانيات والفرص المتاحة وتحويل عناصر الضعف إلى قوة، ويسري ذلك على جميع اللاعبين الدبلوماسيين الرسميين (المشاركين في النظام الديبلوماسي الوطني) الرئاسة وزارة الخارجية وبعثاتها التمثيلية، والأجهزة الحكومية الأخرى.. وإعطاء وزارة الخارجية دوراً أكبر في رسم وصياغة السياسة الخارجية.. والدمج الكلي والفاعل للسياسات الاقتصادية في أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية للبلاد، وإعطاء أولوية للتوجه شرقا. وإعطاء وزارة الخارجية دورا رئيسيا في بلورة رؤية جديدة لصياغة علاقاتنا الخارجية المحفزة لتحسين وتطوير الإنسان وإنتاج خدمات وسلع الداخل.

انعكاس القرار السياسي

***الورقة الثالثة كانت للدكتور فؤاد عبدالغني المخلافي تناول فيها "إنعكاس القرار السياسي في اليمن على اداء الديبلوماسية اليمنية.. خلص في ورقة إلى أنه:**

-يمكن القول أن الديبلوماسية اليمنية كان لها مواطن إخفاق ومواطن نجاح إلا أن الإخفاقات كانت طاغية بشكل ملحوظ وهو ما أثر على المركز اليمني بين الدول حتى ظلت مستقبلة أكثر منها مرسلة للدبلوماسية، حتى بالنسبة لشئونها الداخلية.. وأن التباين السياسي في اليمن دائماً ما كان يمكّن الخارج من التدخل في الشّئون اليمنية ولم يكن للدبلوماسية دور في الحد من هذا التدخل، لأنها قامت على سياسة الإذعان للخارج ولم تقم على التنوع والتفاعل في العلاقات الخارجية.. فيما كان القرار الديبلوماسي اليمني يفتقد إلى البعد الديمقراطي وظل قراراً فردياً خسرت اليمن كدولة بسببه مكاسب متحققة أو كان من الممكن تحقيقها، بالإضافة إلى ضعف الديبلوماسية خلال الفترة الماضية في التعامل مع الأزمات والقضايا كان من ضمن الأسباب التي أثرت على اليمن سلباً وعلى وجه التحديد الأزمة الاقتصادية العالمية ومكافحة الإرهاب.

ويجب وضع إستراتيجية طويلة المدى ترسم الخطوط العريضة للدبلوماسية اليمنية بالاستفادة من التجارب السابقة وتستشرف المستقبل في العلاقات اليمنية مع الخارج على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي، وبما يتفق مع الالتزامات الاتفاقية التي مازالت اليمن طرفا فيها سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.. ولا بد أن يكون هناك إستراتيجيات دبلوماسية مزمنة في ضوء الإستراتيجية طويلة المدى ولكنها تحدد مسار الأداء الديبلوماسي خلال مدة معينة مع الأخذ في الاعتبار احتمال تعديلها عند المواقف غير المتوقعة ولا يكون الخروج عنها إلا من أجل تحقيق المصالح الوطنية لليمن.

ومن الضمانات الأكيدة لنجاح الديبلوماسية لأية دولة أن تقوم على المفهوم الديمقراطي، وهو ما يجب أن تأخذ به الديبلوماسية اليمنية في هذه الفترة وفي المستقبل وذلك بإشراك شريحة واسعة من المجتمع في القرار السياسي وذلك لن يتم إلا في ظل وجود ديمقراطية حقيقية في النظام السياسي الداخلي.

كما أن الآليات التي يمكن أن تسهم في إيجاد دبلوماسية يمنية ناجحة إنشاء مجلس دبلوماسي وطني تكون مهمته وضع تلك الإستراتيجيات ويكون الرجوع إليه من قبل قيادة السلطة بأنواعها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن الخارجي، ويتألف هذا المجلس من مشائخ الديبلوماسية اليمنية وهم أصحاب الخبرة الطويلة في العمل الديبلوماسي من سفراء ووزراء سابقين مع إشراك ما أمكن ذلك من أصحاب الاختصاص في السياسة والعلاقات الدولية والقانون وغير ذلك من المجالات.

ويجب مراجعة الملفات الديبلوماسية السابقة وإعادة النظر فيها سواء كانت هذه الملفات في صورة اتفاقيات أو مواقف سياسية مرتبطة بالخارج على المستوى الإقليمي والدولي والعمل على إصلاحها بما يخدم المصالح اليمنية أين ما كان ذلك ممكناً.. بالإضافة إلى تفعيل دور المعهد الديبلوماسي وتوسيع مهامه المعرفية والبحثية والاستشارية ورصد الإمكانات اللازمة له ليكون القناة المعرفية في المجال الديبلوماسي والسياسة الخارجية التي يكون من خلالها رسم السياسة الخارجية لليمن في ضوء مخرجاته من الدراسات والخبرات.

« ■ د.المخلافي: نجاح الديبلوماسية لأي بلد يقوم على المفهوم الديمقراطي، ومطلوب إشراك شريحة واسعة من المجتمع في القرار السياسي، بديمقراطية حقيقية في النظام

« ■ د. العشبي: بقدر ثقل وقدرة البلدان تكون قوة ديبلوماسيتها.. ودورها إزالة التوترات وبناء جسور التواصل

« ■ د. المخلافي: القرار الديبلوماسي اليمني افتقد إلى البعد الديمقراطي وظل قراراً فردياً